العرب
الجمعة 2021/11/26
السنة 44 العدد 12252

الإخوان في الأردن يلعبون ورقة التعبئة لمساومة السلطة

الإسلاميون يدعون إلى التظاهر ضد اتفاقية الطاقة مقابل المياه بين عمان وتل أبيب

انتهزت جماعة الإخوان المسلمين فرصة الاحتقان الشعبي في الأردن جراء الأزمة الاقتصادية التي عصفت بقطاعات واسعة، لتحشيد الرأي العام ضد السلطة كي تحقق مكاسب سياسية. ودأبت الجماعة على استثمار الغليان المجتمعي لمساومة الدولة من أجل أن تخفف عن نفسها الخناق وتؤكد أنها قادرة على ضبط حركة الشارع.

تحشيد يقلق السلطة

عمان – وجد الإسلاميون بالأردن في اتفاقية الطاقة مقابل المياه التي تعتزم المملكة توقيعها مع إسرائيل فرصة مواتية لاستعراض العضلات عبر التعبئة الجماهيرية والدعوة إلى احتجاجات حاشدة ضد التطبيع، في خطوة يقول مراقبون إنها تهدف إلى مساومة السلطة وتحقيق مكاسب سياسية قد تعيدهم إلى الواجهة.

وتبنت كتلة الإصلاح الوطني الإسلامية في البرلمان التنديد بالاتفاقية وتقديم عريضة برلمانية قبل أن تنقل مهام تحشيد الرأي العام إلى أذرعها في الخارج الذين وظفوا الجدل السياسي في الدعوة إلى التظاهر.

وساهم اعتقال الشرطة الأردنية لعدد من الطلبة الذين احتجوا على توقيع الأردن إعلان نوايا مع إسرائيل في كسب تعاطف تيارات مجتمعية وسياسية أخرى اعتبرت الخطوة تضييقا على حرية التعبير وحق التظاهر.

> لطالما استثمرت جماعة الإخوان الأزمات الداخلية للدولة في سعيها للحصول على تنازلات من الجهات الرسمية

وقال النائب خليل عطية إن "اعتقال من يعبر عن رأيه ورأي شعبنا بالمسيرات ضد التطبيع يعيدنا إلى زمن الأحكام العرفية".

وطالب عطية، من خلال تغريدة على حسابه الشخصي في تويتر، بالإفراج فورا عن طلاب الجامعات الذين أوقفهم محافظ العاصمة ياسر العدوان لمشاركتهم في الوقفة الاحتجاجية ضد اتفاقية الطاقة مقابل المياه.

وتسعى جماعة الإخوان المسلمين لاستثمار حالة السخط المجتمعي -بسبب الأزمة الاقتصادية التي أضرت بقطاعات واسعة تدهورت مقدرتها الشرائية- في المساومة على استعادة مكاسب سحبت منها بعد قرار تحجيمها وتفكيكها وحظرها عبر قرار قضائي في 2019.

ويخدم الاحتقان الاجتماعي الذي يشهده الأردن واستفحال نسبة البطالة وقصور برامج السلطة للتعافي الاقتصادي أجندات الجماعة التي وجدت في ذلك بيئة مواتية للتحشيد السياسي تحت يافطات اجتماعية ومناهضة التطبيع، وهو مشترك أردني جامع لا يخص طيفا مجتمعيا بعينه.

ودأبت جماعة الإخوان المسلمين منذ إعلان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني عن بعث لجنة ملكية لتحديث الحياة السياسية أوكلت إليها مهمة إدخال تعديلات على النظام السياسي – وهو ما يضمن مشاركة أكبر للأحزاب السياسية في الحياة البرلمانية- على إثارة التوترات والقضايا الهامشية في مسعى لإعادة التموقع علّها تعيد تجسير العلاقة مع الحكومة الأردنية وتعود بها إلى ما قبل بداية التوتر في 2019.

ورغم أن السلطة فتحت قنوات تواصل مع الإخوان المسلمين من خلال اللجنة الملكية لتحديث الحياة السياسية، إلا أن محللين يؤكدون أن الأمر لا يعني أن هناك نية لاستيعاب الجماعة مجددا في المشهد السياسي.

وتقاطع الحكومة الأردنية جماعة الإخوان، لاسيما بعد قرار صادر من أعلى هيئة قضائية في المملكة يقضي بعدم شرعيتها. وتشير الدوائر السياسية إلى أن هناك قرارا من أعلى هرم في السلطة، وهو الملك عبدالله الثاني، يقضي بالتعاطي بمرونة مع مختلف الأطياف السياسية داخل المملكة بما يشمل الجماعة الممثلة بعضوين داخل اللجنة الملكية للتحديث السياسي.

وتقول هذه الدوائر إن هذا الانفتاح الرسمي على الإخوان مجددا بعد قطيعة طويلة نسبيا هو تمش تكتيكي في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها المملكة، والتي تفرض تحييد الأصوات المعارضة التي تعمل على المزيد من تأزيم الأوضاع. ولا يعني الانفتاح الرسمي على جميع المكونات السياسية -بما في ذلك جماعة الإخوان- أن هناك مصالحة قد تجري بين الجماعة والدولة، لعدة أسباب أولها الأمر القضائي الصادر في حقها وعدم وجود ثقة بين الطرفين.

وفي يوليو 2020 قررت السلطات القضائية الأردنية حلّ جماعة الإخوان المسلمين التي تشكل مع ذراعها السياسية، حزب جبهة العمل الإسلامي، المعارضة الرئيسية في البلاد.

وأصدرت محكمة التمييز (أعلى هيئة قضائية في الأردن) حكما يقضي باعتبار جماعة الإخوان المسلمين منحلة حكما وفاقدة لشخصيتها القانونية والاعتبارية، وذلك لعدم قيامها بتسوية أوضاعها القانونية وفقا للقوانين الأردنية.

و في أبريل 2016 أخلت قوات الأمن الأردنية مقر جماعة الإخوان المسلمين في عمان وأغلقته بالشمع الأحمر. وفقدت الجماعة تأثيرها التشريعي في البرلمان الأردني بعد أن منيت بهزيمة قاسية في الانتخابات الفارطة، وبالتالي باتت عمليا خارج المعادلة البرلمانية.

خليل عطية

> اعتقال من يعبر عن رأيه يعيدنا إلى زمن الأحكام العرفية

ويعد البرلمان المنفذ الوحيد لجماعة الإخوان من خلال وجود نواب لذراعها السياسية (حزب جبهة العمل الإسلامي)، لكن الوضع تغير، ولم يعد لهذا الحزب اليوم أي تأثير نيابي. في المقابل تلاحق الجماعة قرارات قضائية تطالب بحلها.

وأمام هذا الواقع لم يبق للجماعة -حسب مراقبين- إلا تعبئة الشارع والرهان على ثقل اجتماعي تغذيه العشائرية للظهور في موقع قوة قادرة على ضبط المناخ الاجتماعي العام والإيحاء بأن السلطة ستكسب الود المجتمعي إذا عولت على الإخوان.

وكانت الأسرة الهاشمية الحاكمة تتعامل دائما مع الإخوان بحذر وتقترب وتبتعد عنهم بمواقيت ومناسبات مختلفة، واعتبرت أنهم تيار سياسي "فلسطيني" في الأردن، لكن الإخوان تمكنوا من إحداث اختراقات حقيقية في المجتمع الأردني.

وتمتلك الجماعة نفوذا كبيرا في المناطق التي تضم أردنيين من أصول فلسطينية وهي ورقة قوة وظفتها الجماعة منذ عقود بمواقيت سياسية.

ومنذ إنشاء جماعة الإخوان المسلمين في الأردن خلال منتصف الأربعينات من القرن الماضي ظل البعد الفلسطيني حاضرا بقوة، سواء في أركان الخطاب السياسي للجماعة أو في القاعدة العريضة من المواطنين الأردنيين ذوي الأصول الفلسطينية الذين يمثلون حوالي نصف سكان المملكة.

ولئن استمرت الجماعة -غير المرخص لها العمل- تحت أغطية متعددة فإنها لا تزال ترى أنه لا مناص من تصحيح وضعها وعدم ترك مصيرها مرهونا بمزاج السلطة وعلاقتها مع الإخوان.

وتقول مصادر سياسية إنّ أكثر ما تخشاه السلطات الأردنية هذه الأيام هو عودة جماعة الإخوان إلى التحرك مستفيدة من الأزمة المعيشية من جهة ومن الوضع الإقليمي من جهة أخرى.

ولطالما استثمرت جماعة الإخوان الأزمات الداخلية للدولة في سعيها للحصول على تنازلات من الجهات الرسمية، ولئن ظلت الجماعة تبدي حذرا حيال كيفية التعاطي مع الحكومة فإنها تبقى متحفزة لأي تحرك من قبل الأخيرة لتوظيفه في خدمة أهدافها السياسية وفي مقدمتها إثارة الشارع.

مظاهرات السودان تضاعف صعوبة تنفيذ الاتفاق السياسي

الخرطوم – نظمت مجموعات مدنية مختلفة الخميس مظاهرات في العاصمة الخرطوم ومدن أخرى لاستعادة الحكم المدني كاملا في البلاد، وجددت رفضها للاتفاق السياسي الذي وُقع الأحد الماضي بين رئيس الحكومة عبدالله حمدوك وقائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح البرهان، كأداة تنتقص من حقوق القوى المدنية في السلطة.

واستفاد منظمو المظاهرات من عودة الإنترنت بعد قطعها، عقب إجراءات البرهان في الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، وحشدوا لها جيدا وبثوا فيديوهات لتجولهم، وهتافهم بشعارات من قبيل "حكم العسكر ما يتشكر" و"المدنية خيار الشعب"، وأخرى تتطالب برحيل الجيش عن السلطة ومحاسبة مرتكبي أعمال القتل، وإعادة الثورة إلى مسارها الصحيح.

وقابلت قوات الأمن المتظاهرين في بعض المناطق بقنابل الغاز المسيّل للدموع لتفريقهم، بعد أن تزايدت أعدادهم بصورة لافتة بما قد يصعّب السيطرة عليها.

ووضعت المواكب التي خرجت في شوارع بالخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري ومدن سودانية أخرى، اتفاق البرهان وحمدوك في أول اختبار سياسي، مؤكدة أن الهدوء لن يعود بسهولة إلى الشارع، وأن ثمة مرحلة جديدة من التجاذبات قد لا تقل قسوتها السياسية عن تلك التي أعقبت الانقلاب على السلطة المدنية.

ويسعى تحرك القوى المدنية إلى الحفاظ على سلاح المظاهرات لمواصلة الضغط على مجلسي السيادة والوزراء، بعد تعديل تركيبة كليهما الذي لم يحقق أهداف فصيل رئيسي في قوى الحرية والتغيير، يرفض التعاون مع الجيش ويريد ترسيخ فكرة أن اتفاق الطرفين لن يثنيه عن الترتيبات الزمنية المعدة سلفا للمظاهرات في الشارع.

تماضر الطيب

> الزخم في الشارع لم يفتر وسيظل ملتهبا سياسيا

وكتب ممثل الأمم المتحدة الخاص للسودان فولكر بيرتس على حسابه الرسمي على تويتر الأربعاء، "تمثّل مسيرات الخميس في السودان اختبارا آخر لمصداقية اتفاق الحادي والعشرين من نوفمبر"، أي الاتفاق السياسي الموقع بين البرهان وحمدوك.

وطالب بحماية الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير، وضرورة سماع أصوات لجان المقاومة والشباب والنساء والقوى السياسية دون إراقة دماء أو اعتقالات تعسفية.

ويبدو حمدوك غير منزعج تماما من استمرار المظاهرات في الشارع، لأنها تدعم توجهاته نحو الحكم المدني في النهاية، وإذا كانت هناك حالة من عدم الرضاء تنتاب جناحا في قوى الحرية والتغيير حول اتفاقه مع البرهان فلن تقلل من دوره السياسي.

ويتعامل رئيس الحكومة ببرغماتية عالية مع المكون العسكري كي يمرر المرحلة الانتقالية بسلام، ويتجنب خسارة المكاسب التي حققتها القوى المدنية التي اختبر الجيش قوتها وصمودها وثباتها وعرف حجم الدعم الدولي الذي تتلقاه، وتيقن صعوبة الانفصال عنها ووجد أهمية كبيرة في عودة حمدوك إلى موقعه على رأس الحكومة.

وقالت أستاذة العلاقات الدولية بمركز الدراسات الدبلوماسية بجامعة الخرطوم تماضر الطيب لـ"العرب" إن اتفاق البرهان – حمدوك يمضي في إطار من الشراكة السياسية بين الجانبين، ويعتقد رئيس الحكومة أنه من الضروري التمسك به باعتباره من البنود الرئيسية في الوثيقة الدستورية، حتى تصل البلاد إلى مرحلة الحكم الديمقراطي الكامل.وأضافت أن الزخم في الشارع لم يفتر وسيظل ملتهبا سياسيا، ولم يتأثر بالخلافات التي نشبت داخل قوى الحرية والتغيير، ويصر المتظاهرون على عدم التفريط في سلمية مسيراتهم، وهو ما يدعمه عدم تعرضهم لأي منشآت عامة أو خاصة، بما فيها ممتلكات فلول النظام السابق.

ولا ترفض القوى المدنية حمدوك كشخص أو سياسي محنك، لكنها ترفض اتفاقه مع البرهان، وهي الزاوية التي تضع تفاهمه الأخير معه في عين العواصف القادمة من الشارع، والتي سيؤثر اشتدادها على مدى ثبات الاتفاق.

ويقول متابعون إن تجاهل رئيس الحكومة مطالبة المكون العسكري بتسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين في نوفمبر الجاري، يسمح للجيش بالتمادي في تنفيذ أجندته في حضور حمدوك، والذي بات بحاجة إلى ظهير سياسي أكثر من أي وقت مضى.

ويشير هؤلاء إلى أن مواكب المظاهرات في الشارع لن تتوقف، لأن توقفها يرفع ما تبقى من رصيد سياسي لحمدوك، ويمنح المكون العسكري فرصة للانفراد به، وهو ما لن تسمح به قوى دولية بدأت تتشدد في ضمان تسليم السلطة للمدنيين، لذلك رهنت تقديم مساعدات بما يجري من تقدم حقيقي بشأن اتفاق البرهان وحمدوك.

> لاءات ثلاث تعمّق الأزمة بين الجيش وقوى الحرية والتغيير في السودان
ص7

هل تصمد لاءات الشارع

معركة الساسة مع طارق بيطار تعصف بالقضاء اللبناني

بيروت – قدمتْ ثلاث قاضيات استقالاتهنّ من مناصبهنّ احتجاجاً على ازدياد وتيرة التدخلات السياسية التي باتت تعرقل مؤخراً عمل القضاء في لبنان، وأبرزها التحقيق في انفجار مرفأ بيروت.

وفي لبنان، البلد القائم على المحاصصة السياسية والطائفية، لم يبق القضاء بمنأى عن المحسوبيات، إذ تتدخل السياسة حتى في التعيينات خصوصاً في مجلس القضاء الأعلى باعتباره السلطة القضائية العليا.

وقال مصدر قضائي إن القاضيات الثلاث قدمنّ استقالاتهنّ الأربعاء "احتجاجاً على الوضع الصعب الذي بلغه القضاء والتدخلات السياسية في عمل السلطة القضائية والتشكيك في القرارات التي تصدر عن قضاة ومحاكم في معظم الملفات" لاسيما انفجار المرفأ.

وغرق التحقيق في انفجار المرفأ في متاهات السياسة ثم في فوضى قضائية. ومنذ تسلّمه التحقيق قبل نحو عام، لاحقت 16 دعوى المحقق العدلي طارق بيطار، وتمّ التقدّم بها أمام محاكم مختلفة، طالبت بكفّ يده ونقل القضية الى قاض آخر، وأدت الى تعليق التحقيق للعديد من المرات. وتقدم بغالبية الدعاوى مسؤولون مُدّعى عليهم في القضية.

وبعدما ردّت العديد من المحاكم الدعاوى لأسباب مختلفة، وجد القضاة أنفسهم عرضة لدعاوى تقدم بها المسؤولون المدّعى عليهم للتشكيك بصوابية قراراتهم.

وأوضح المصدر القضائي أن بين القاضيات الثلاث قاضية ردّت دعوى لتنحية بيطار، وتم التشكيك بصوابية قرارها. وقال إن التشكيك المستمر في قرارات القضاء "بدأ يُفقد القضاء هيبته".

ورفض رئيس مجلس القضاء الأعلى، وفق المصدر، تسلم كتب الاستقالة أو تسجيلها، ووعد بمناقشة الموضوع في الاجتماع المقبل للمجلس.

وبيّن التحقيق في انفجار مرفأ بيروت مدى ضعف القطاع القضائي في لبنان وقدرة السياسة على التدخل في عمله، ما لم يخدم توجهاتها.

ولا يتوقف الأمر عند ملف الانفجار، إذ جرى أيضاً تعليق التحقيق في قضية اختلاس أموال عامة وتهرب ضريبي تطال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بعد دعوى تقدم بها وكيل أحد المصارف ضد المحامي العام التمييزي جان طنوس الذي ينظر في القضية.

> بعدما ردّت العديد من المحاكم الدعاوى ضد طارق بيطار وجد القضاة أنفسهم عرضة للتشكيك بصوابية قراراتهم

ويقود حزب الله الجهود لرفع يد بيطار عن التحقيق والتي وصلت حد تعليق جلسات مجلس الوزراء منذ أكثر من شهر. ويقرن الحزب عودة المجالس الوزارية باستبعاد بيطار واستبداله بقاض آخر.

والأربعاء كشفت مصادر سياسية عن خطة لبنانية (توافقية) تقضي بتحجيم صلاحيات بيطار مع ترك ما لا يدخل في صلاحياته للمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وهو مخرج يرضى حزب الله.